

الالتباس المعرفي وتبرئة المصطلح

* عبد السلام المسدي

استحكمت بكل المجالات، وبأن أقدارنا تحتم علينا
تحتيماً بأن نتوسل بالعقل، وأن نتدرج بالعلم، وأن
نتنازل عن عواطف الوجدان كلما أخلت بموازين
الحكمة - إلى أن نتحدث عن مسألة المصطلح؟ ومن
المؤهل لإنجاز هذا الحديث؟ وإلى من سيتحدث
المتحدث بدءاً وختماً؟

بل كيف سيتحدث من يتحدث وكيف يبحث الذي
ندفع به نحو البحث ونستنهض منه الهمة حتى يثير ما
يتواطأ الناس على إدراجه ضمن المحسومات إن نحن
لم نضمن له المناخ الفكري المتقبل، وإن نحن لم نضمن
له الأحواض الذهنية التي تستوعب ما جاءها ناشراً
على المألوفات؟

لعل أول فريضة توجب نفسها على المهمومين
بالأدب وعلى المهوسين بخطاب النقد هي العمل على أن
يتوفر «الوعي المصطلحي»، هي الكد في سبيل أن يوجد
هذا الوعي، وأن يحصل، وأن يكون. هي الكد في أن
يبعث هؤلاء المهمومون إن كانت بذوره خاملة نائمة، وفي
أن ينشئوه إن كان لزاماً أن يزرعوا بذره ومشاتله. هي

لا يطرق طارق - في مناخنا العربي - موضوع الأدب ولا
يتطرق إلى مسائل النقد إلا وتواجهه إشكالات بعضها أصيل
متأسس على ركائز ممتلئة يتطلب حسمها غوصاً على العلم
وتفرغاً لأشراط المعرفة، وكثير منها عرضي عابر لا سند له غير
تفاقم الالتباسات حول مضامين يخالها المتداولون قضايا وما
هي إلا مشاكل زائفة: تتولد بالظن وتتراكم بالوهم ثم تستحكم
بالتواتر، فيشيع التسليم لها عند عامة المثقفين، وقد يتواتر على
العارفين الانقياد لها في غير فحص ولا تمحيص.

في طليعة القوائم بين المسائل التي يتجاذبها
الطرح السوي يوماً والطرح المخدوع أياماً قضية
الخطاب النقدي في مدى جلالة أو في مدى غموضه،
يتضاعف الإشكال علينا وتشتد ضغوط القلق الفكري
حينما نستذكر أن الناس - في كثير من عامة مثقفيهم
وفي نصيب من خاصة عارفيهم - يلقون بمسؤولية
الغموض وتعقد الخطاب النقدي على كاهل «المصطلح»
بشكل قطعي وبظن حاسم وبلفظ مدين يشي بموقف
راجم لا يتيح استئنافاً ولا يرحم بتعقيب. فكيف السبيل
- في عصر نسلم فيه جميعاً بأن المعرفة العلمية قد

والترقي ومن اقتحمها بالعصامية والمغالبة، ولا بد من هذا شأنه أن تأتي عليه بين الحين والحين لحظة تنفض فيها هنة من هنات التثقف العارض يدركها العارفون ويعشى حيالها غير العارفين، فيظنون أن اللغوي وقد تمرس بمصطلحات علم من العلوم قد تحول إلى عالم بذلك العلم يحاور أهله في مقولاته، ويشاطر رواده صلاحيات القول الحاسم في دقائقه وأسراره. وقد تتغلف الحقائق تحت سجوف الوهم الخادع فينطلي الأمر على اللغوي ذاته من فرط تردد الصدى حول مسمعه فيخال هو نفسه أن طول العشرة مع مصطلحات العلم قد ارتقت به إلى العلم ذاته.

بين المختص بالعلم وهو يعالج موضوع المصطلح في غير خبرة علمية بشؤون اللغة واللغوي وهو يعالج مواضيع العلم من خلال قاموسه الاصطلاحي في غير ارتياض حقيقي بمقولات العلم وخباياه تنزوع إشكالات : عديدة في كمها، متنوعة في أصنافها، تتسع دوائرها على التدرج إلى أن تستحيل مولداً للالتباس الفكري ولزلق الظن الثقافي، وربما لسوء الفهم الحضاري بالكلية. وليس من المجازفة في شيء أن نزع أن عمل المجامع العربية كما انتشرت وتعددت في أرجاء الوطن الكبير قد ظل يجر ارتدادات من الالتباس المبدئي الذي أسلفناه. وليس من دليل على زعمنا هذا أقوى من تضاعف الالتباس يوم فكرت الأسرة العربية ضمن مؤسسة العمل العربي الثقافي المشترك في إنشاء مكتب لتنسيق التعريب كان من المظنون أن تنصهر في حوضه جهود المجامع القائمة يومها، فإذا بمسلسل إنشاء المجامع يتوالى في الأقطار العربية بعد قيام مؤسسة التنسيق بالقدر الذي تعاقبت حلقاته قبل قيامها.

فإذا التمسنا على وجه المضايقة الجدلية دليلاً آخر على اشتغال المؤسسة الجمعية في كثير من الأحيان خارج دائرة اللحظة الحضارية النافذة، بل خارج سياق الوعي المعرفي المكدي، سقنا لما كيف أنها أخرجت من مجال اهتمامها مسألة المصطلحات الأدبية والنقدية كما لو أنه حقل يقوم أهله بشؤونه داخل بيتهم المعرفي دونما حاجة تدعوهم إلى

مهمة «استنشاء» الوعي المصطلحي ثم الارتقاء به إلى الإدراك المعرفي في غير ملاطفة لحقيقة اللغة بالمجاز، وفي غير إذعان لما تواتر وشاع ثم اطراد من انزلاقات ذهنية تحرف العلم عن مسالكه، ومن متلاسات تتيح لمن خاف صرامة الحكم أن يراوغ بين ظن بالتقدير ويقين بالاعتبار. من المؤهل في ذاته بالحديث عن المصطلح ؟ ومن الأولى في نظر العلم الخالص بمعالجة قضاياها التأسيسية ؟ ومن المخول له بذلك والتمتع بالصلاحيات الفكرية في رأي الماسكين بسلطة القرار الثقافي أو الناطقين باسم مرجعيته في المجتمع ؟ ثم هل المؤهل هو الأولى وهو ذاته المخول فتتطابق الصورة بين الباحث والعلم والمتقبلين، أي بين منتج المعرفة ومستهلكيها ضمن أشراف المؤسسة المعرفية ذاتها ؟ أم أن هناك شقوقاً من المفارقة تتسع فتتسع شروخاً بين المؤهل الفاعل والمؤهل المفعول، ثم بين المخول الفاعل والمخول المفعول، وأخيراً بين المغدق بالصلاحية والضمنين بها ؟

فيما مضى - وبين زوايا سائر الثقافات - كان الاشتغال بالمصطلح موكلاً إلى أحد رجلين : إما المتخصص في الحقل العلمي المتعين بذلك المقام، كأن يكون حقل العلوم الطبية أو حقل البحوث الجيولوجية أو ميدان الفلسفة أو حتى حقل من حقول النجارة أو الحدادة أو الخياطة أو فنون الطبخ. وهذا هو المخول الأول الذي يدرك أسرار المفاهيم الثابتة من وراء كل مصطلح، وهو المؤهل معرفياً لأن يمارس تدقيق الفوارق بين الألفاظ حتى لا يتلابس مفهوم بمفهوم ولا يتخالط متصور بآخر.

وأما اللغوي الذي يعكف على دراسة منظومة الألفاظ المتداولة في مجال من المجالات النظرية أو العملية، فينكب على معالجتها بغية تنظيمها وتصريف شؤون دلالاتها، عسى أن يصبح قادراً على المساهمة في الوضع والصياغة والابتكار، ويكون أثناء ذلك قد تثقف بثقافة العلم المخصوص حتى شارف الارتياض الدقيق، ولكن تظل بينه وبين أسرار المعرفة مسافة ما بين من دخل حياض العلم عبر الحدق بالاختبار

الاختصاص المستقل بذاته ألا وهي علم المصطلح، أو لنقل - توسلا بفردية اللفظ واتكاء على صيغة المصدر الصناعي ذات الأصول الراسخة - هو المصطلحية. واعترافنا بالعلم يؤول إلى التسليم له بكامل صلاحياته المعرفية، فكما لا يتجرأ غير الرياضي على أن يستشهد بقاعدة حسابية أو يستعمل معادلة جبرية إلا بعد أن يستفتي أهل الذكر في أمرهما فكذلك يكون الإخلاص في العلم - أيًا كان مشربه - حتى لا نسوق قولاً في المصطلح على عواهنه إلا بعد أن نحتمك إلى مرجعيات المعرفة القائمة على أمره، لا سيما وأنها معرفة كلية تصدق على الظاهرة اللغوية بشكل مطلق قبل أن تتلون في فروعها بأصباغ الألسنة الطبيعية لسانا لسانا.

اليوم لا يكفي الباحث أن يكون لغوياً حاملاً لمخزون واسع من ثقافة فقه اللغة حتى يواجه المعضلة الاصطلاحية، ولا يكفي أن يكون لسانياً وقف همه على اللسانيات النظرية أو على أحد أركانها الكبرى، وإنما عليه أن يكون مدركاً للدائرة الضيقة الدقيقة التي تتقاطع عندها مشارب عدة من المعرفة اللغوية : في علم الأصوات وعلم الصيغ وعلم التركيب وعلم الدلالة، ثم في اللغويات المقارنة واللغويات التقابلية، وكذلك في المعجمية وعلم التأثيل فضلاً عن طبائع اللغات وفصائل الألسنة الطبيعية. عندئذ فقط سيتسنى للباحث أن يقول قولاً يحظى بالكفاءة التفسيرية ويتعزز بالسند الإيبستيمي المؤسس.

وأما الانجلاء الثاني فهو التسليم بالناتج الطبيعي لتلك المعرفة العلمية المتعلقة بشؤون المصطلح بحيثيات صياغته وبكل صلاحياته الفكرية. ويتمثل هذا الناتج المتمخض في الالتزام بدقائق المصطلح وبحدوده عند استخدامه في السياق العلمي، وكذلك عند استخدامه في التداول اللغوي العام الذي هو تواصل باللغة في غير تقييد بقواميس المعرفة المستقلة. كل ذلك يمثل مبدأ الانضباط في استعمال اللغة ويؤسس أولى قواعد قانونها الدلالي مما يقربها شيئاً فشيئاً إلى الإقرار بدستور المصطلح في كل علم وفي كل معرفة وبين دفاتر كل الفنون.

الاستجد بال مؤسسة الجمعية المصطلحية. وهل من أية على هذا الانحراف المنهجي أقوى من إصدار الناقد العربي بالصيحة الفكرية المشعلة للأضواء المعرفية على حد ما أرسلها الدكتور صلاح فضل متحدثاً عن إشكالية المصطلحات النقدية وعن الوظائف المرتقبة من معالجتها علمياً كي يتسنى «إدراك أن صعوبة المصطلح جزءٌ منها صعوبة لغوية، وهو جزء محدود لأن الجزء الأكبر هو صعوبة معرفية حيث إن هناك تحولات، والتحوّلات العلمية لا يمكن الإشارة إليها بغير كلماتها وعلينا إذا أردنا أن نمسك بها أن نتجمل خشونة الكلمات الدالة عليها وأن نتكيف مع هذه الخشونة لأن المعرفة ليست مجانية لكنها تقتضي مجاهدةً، ومعاناةً المصطلح جزء من هذه المجاهدة العلمية.»

لقد قبلنا - نحن العرب - بتغير العلم في العصر الحديث، وسلمنا بتبدل قواعد المعرفة العصرية، ومنا الكثيرون الذين يقرون بأن إنتاج العلم وتوليد المعرفة قد أصبحا يذعنان لشروط جديدة تختلف جذرياً عن شروط الوضع والابتكار التي كانت سائدة على مدى الأحقاب وبين سائر الحضارات، وليس غريباً أن ينبري بين شرائح المفكرين العرب - حتى خارج دائرة الصفوة العلمية أو النخبة النقدية - ثلة تؤكد لديهم أن أشرط إنتاج المعرفة هو الذي ينزع بالإنسانية إلى كسر الحدود الثقافية فيما بين المجالات الفكرية أولاً ثم فيما بين المجموعات الحضارية ثانياً، وأن المثاقفة الكونية هي الأقدر على تلطيف هوجاء السياسة.

لقد قبلنا كل ذلك طوعاً أو امتعاضاً ولكن قرائن عديدة تدل على أننا لم نقبل - طوعاً ولا كرهاً - النتيجة المتعينة التي يحتمها علينا ذلك القبول، وهذه النتيجة ذات انجلاءين : الأول أن نعترف بأن شؤون المصطلح - في العلوم والآداب والمجالات الإنسانية، وكذلك في الحقول العملية والخبرات التطبيقية، وفي سائر أوجه النشاط الإنساني من معاش واحتراف وفن وتصنيع - هي اليوم من مشمولات معرفة قائمة بنفسها بالغة الدقة ومستوفية لكامل حيثيات

يفصل الدال فيها عن المدلول، تماما كما يفعل الكيميائي عند توصله بالحرارة المغناطيسية لفصل الذرة المزدوجة من الهيدروجين عن الذرة الفردية من الأكسجين في هباء الماء.

إننا عندما نقول: «اصطلحت بهذا اللفظ على ذلك المعنى» فإننا نقصد باللفظ الوجه الدال، ونقصد بالمعنى الوجه المضمون المدلول عليه، رغم أننا في الوطنين نستعمل كلمتين تحمل كل واحدة منهما بذاتها دالا ومدلولا وهما كلمة (لفظ) وكلمة (معنى) ولكننا في هذا السياق الدقيق نتعامل في مختبر لغوي كشأن الكيميائي، فقولنا: «اصطلحت به عليه» يعني: «اتخذت من هذه التركيبة الصوتية علامة دالة على ذلك المتصور المجرد».

وهكذا كلما مر على لساننا لفظ المصطلح كان من الإنصاف أن نستحضر في الذهن مستلزمه وهو الجار والمجرور: به، ثم الجار والمجرور: عليه، متذكرين أن لفظة «المصطلح» ذاتها هي - في مصفوفة المشتقات - اسم مفعول مستخرج من فعل متعد إلى مفعولين، فيكون من حقها أن تحمل معها مفعولها فنقول: المصطلحات هي مجموعة الألفاظ التي يصطلح بها أهل علم من العلوم على متصوراتهم الذهنية الخاصة بالحقل المعرفي الذي يشتغلون فيه، وينهضون بأعبائه، ويأتئمنهم الناس عليه، ولا يحق لأحد أن يتداولها بمجرد إضمار النية بأنها مصطلحات في ذلك الفن إلا إذا طابق بين ما ينشده من دلالة لها وما حدده أهل ذلك الاختصاص لها من مقاصد تطابقا تاما.

من هنا تبدأ المجاهدة الذهنية وتتمثل في أن لفظ المصطلح هو بذاته مصطلح، وأننا لا نلج بالمعرفة بيت الصرامة الفكرية - حيث ورشات كيمياء اللغة - إلا إذا تمرسنا بتفكيك مصطلح المصطلح على حد ما أشرنا إليه لماما. ولئن كان في ذلك بعض الإفادة المنهجية فإن الأهم والأخطر والأعمق هو الفائدة المعرفية التي نجنيها من وراء ذلك، بل الفائدة المتصلة بعلم المعرفة من حيث هو نقد لتراكيب العقل بعد تشخيص آليات الإدراك. ولنقل - على القصد الواعي - هي الفائدة

إن الذي يعرقل الارتقاء العلمي ويعوق النهوض الفكري الحضاري هو السكوت عن هذه الثغرة في واقعنا الثقافي، فمن يتداول المصطلحات مكتفيا بإضمار القصد أنها مصطلحات ثم منتهكا دقائقها النوعية إما غفلة منه أو تغافلا سيصنع بيده الحلقة الواهنة ضمن سلسلة البناء الذهني العام، ولعل دقة الموضوع في هذا المقام هي التي أملت على الخبراء المختصين في كل معرفة ممن يعالجون ألفاظها المعبرة عن مقاصدها بأن يقولوا إن موضوع بحثهم هو المصطلحات العلمية والفنية فلم يكونوا يأتون بلفظ المصطلحات عاريا عن نعتيه، وهذا هو الذي كان شائعا في اللغة الأجنبية لأنه محصلة فكرية عامة.

ثم فعل قانون الاقتصاد الأدائي الذي تحركه نزعة المجهود الأدنى فعله فأصبح الناس يذكرون المنعوت، ويستغنون عن ذكر النعت وفي ذهنهم أن النعت قائم في الأذهان ومنه تم اشتقاق اللفظ المعبر عن العلم مقترنا بموضوعه، فقيل علم المصطلح، ثم قلنا المصطلحية على حد ما قالوا (الترمينولوجيا) ولكن الناس ينسون أننا في الأصل قد توسلنا بلفظ هو من قسيمة الأسماء ولكنه ليس إسما محضا لأن لفظ (المصطلح) ليس اسما في أصل الوضع كما هو الشأن في أرض وحجر وجبل ولكنه اسم مشتق، والمشتقات أسماء تجر معها الدلالة على الحدث التي هي من مستلزمات الأفعال. فما أن نتفوه بلفظ المصطلح حتى يقوم في الذهن طرفان آخران هما فعل الاصطلاح وفاعله الذي هو الإنسان الذي يصطلح. فإذا دقت الأمر تبين لك أن وراء ذلك طرفا آخر هو الطرف الرابع وهو الذي لفائده تقوم بفعل الاصطلاح ولنسمه المصطلح إليه.

والأصل في القضية أن فعل (اصطلاح) ليس فعلا لازما وإنما هو فعل متعد، بل هو يتعدى إلى مفعولين ولكنه لا يتعدى لأي منهما بنفسه إذ يتوسل بحرف الجر في الحالين. مرة بالباء مع المفعول الأول ومرة بـ (على) مع الثاني، فنقول: اصطلحت به عليه، فإذا أمعنت في التحليل أوقفك التفكيك على أن العملية الذهنية مبنية على تشقيق العلامة اللغوية وذلك

وهو علم اللسانيات، أو يتعلق بالمعرفة التي موضوعها صورة من صور تشكيل اللغة كما هو الشأن في الكتابة الفنية واللغة الإبداعية وكل خطاب موسوم بالشعرية. لقد دأب الناس على الظن بأن اللغوي - مهما كان المجال الدقيق الذي يختص به من أصوات أو صيغ أو تركيب - هو وحده المسؤول عن قضاياها المصطلحية، ورغم ما في هذا الظن من مجاوزة لأصول الحكمة فقد لا يضرنا كثيرا أن نتغاضى عنه لأن هموم اللغة متعاقبة ولأن هواجس الباحث فيها يأخذ بعضها من بعض.

ولكنهم دأبوا - وما هم محقون فيما دأبوا عليه هذه المرة - على إجراء قياس خاطئ صادروا على أن أمر الأدب هو في هذا الباب جنيس أمر اللغة يناظرها حتى المطابقة، وتمثاله إلى حدّ المماهة، فأقنعوا أنفسهم بأن ناقد الأدب قائم بنفسه على شؤون مصطلحه بشكل كلي، وربما كان الأمر يهون لو ظل الوهم عند هذه الحدود، ولكنه قد تجاوزه إلى الظن الإقصائي: ألا أحد بمخول له أن يقاسم الناقد أمر الخوض في مصطلحاته الأدبية والنقدية. والسبب في استفحال هذه الأعراض غياب الوعي بذاك الانشطار الوظيفي الذي أفضنا فيه بين مصطلح به ومصطلح عليه. ولو كان للنقاد أن ينصفوا أنفسهم بعد أن ينصفوا حرمان العلم الخالص لكان يجدر بهم أن يكونوا أول من ينادون بذلك التشقيق الثنائي، وبذلك الفصم الازدواجي، وأن يتمسكوا بأن مسؤوليتهم تقف عند حدود أحد الشقين وهو شق «المصطلح عليه» حتى يكونوا - من حيث الأهلية الإيبستيمية - نظراء لأخلائهم الرياضيين والفيزيائيين والكيميائيين، بل ونظراء لأقرانهم الفلاسفة والاجتماعيين وعلماء النفس.

إن الحلقة الغائبة في واقعنا العربي من الناحية الفكرية والثقافية ليست مقصورة على احتجاج الوعي بدقائق المعضلة المصطلحية، ولكنها متجسمة على الخصوص في غياب الصرامة مع الذات عند تداول المصطلح، وقد فتح هذا الغياب بابا واسعا من التسامح والمجازة ما لبث أن استحال معناها يفيض بالالتباسات

الإيبستيمية وتتمثل في شيء دقيق نبنيه على ذلك التحليل التفكيكي لمتضمنات مصطلح المصطلح.

إننا إذا سلمنا بأن كل مصطلح في أي معرفة وعند أي حقل ومع أي ثقافة هو في حقيقة أمره مصطلح به عليه - حيث يعود الضمير الأول على تركيبة الدال، والضمير الثاني على المتصور الذهني المدلول عليه - استطعنا أن نحسم القضية الشائكة المعلقة، وأن نجيب عن السؤال المؤجل: من المؤهل بمعالجة المصطلح في كل مجال علمي وفي كل حقل عملي وفي سائر الفنون الإنسانية؟ إنه على وجه التمحيص كيانان فكريان، وذاتان ذهنيان، ربما يلتقيان أو يلتقيان في الشخص الواحد، ولكنهما متميزتان حتى ولو التقتا. فأما الذات الأولى فهي ذات عالم المصطلح، أي المصطلحي القائم بنفسه ذو الخبرة اللغوية المعجمية اللسانية وهذا - من الناحية المعرفية الدقيقة - مسؤول عن «المصطلح به» وهو ذاك الشق الذي قلنا إنه أعلق بالبدال بعد أن نفكك الهباءة إلى ذرتها تفكيكا كيميائيا. وأما الذات الثانية فهي ذات المتخصص في الحقل المعنى بالدرس من طبيب أو رياضي أو صيدلي أو مؤرخ أو جغرافي أو مهندس كهربائي فكل واحد من هؤلاء هو المسؤول عن الشق الثاني الذي قلنا إنه المدلول المطابق للمتصور الذهني وسميناه «المصطلح عليه».

إن هذا التشقيق مثمر من الناحية المنهجية عند المعالجة بالوصف والتحليل، ومنتج من الناحية الإجرائية عند مباشرة الصوغ والوضع والابتكار، ثم إنه تشقيق تأسيسي إذا رمنا الأحكام المعرفية في أبعاد أغوار الفكر التأويلي حيث تتعاقب اللحظة الإيبستيمية مع اللحظة الهرمينوطيقية. ولعل استثمار كل ذلك سهل المنال في جل الحقول العلمية لأن إدراكه فيها قريب المأخذ، ولكنه يتعسر على الناس كلما اقترب موضوع المعرفة من أداة المعرفة التي هي أداة التعبير عن المعرفة بشقيها: الدال به والمدلول عليه. نعني أن محاذير الالتباس تتكاثر في أمر هذا الفصم الثنائي حينما يتعلق الأمر بالمعرفة التي موضوعها اللغة ذاتها

التجاوز والمسامحة، فيكون استعماله إلى المجاز أقرب منه إلى الحقيقة، لأن الدلالة الاصطلاحية إذا استقر اللفظ عليها أصبحت حقيقة حتى ولو جيء بها في الأصل عبر المجاز، ولذلك يتحرى البلاغيون تسميتهما «حقيقة عرفية» وقد يسمونها «حقيقة لغوية».

والخطر في التجوال المتحرر من قيود الصرامة الفكرية بين الحقيقة والمجاز هو أنه يؤول إلى سلاح خطير على اللغة وعلى العلم وعلى المعرفة ثم على الثقافة وما تشده من نهضة حضارية، وصورة ذلك أنه يزيل عن المتكلم بخطاب العلم التوتر الذهني الذي هو شرط ضروري لاستواء البنية الفكرية الصارمة، فيبيح له مسافة شاسعة من الانفلات عن قيود الصحافة، فتتراخي أعصاب العلم وتلاشى قوائمه من خلال انخزال حارسه الذي هو اللغة. ثم إنه يحرم المتلقي فرصة المحاور العقلانية لأنك كلما حاصرت صاحب الخطاب في زاوية تبتغي إحراجه فيها - لا شماتة به ويعلمه وإنما اعتصارا لجوهر الفكر الخالص الذي عليه يشيد معمار المعرفة - زاغ بك من الحقيقة إلى المجاز، ثم التفت بك من المجاز إلى الحقيقة، فيضيع العلم ويتبدد رحيق الخلاصات بحكم انسداد غرابيل الاستصفاة النقدي. فليس من سبيل إلى نهضة فكرية في حقل المعارف الإنسانية عامة وفي حقل المعرفة اللغوية والمعرفة الأدبية على وجه الخصوص إلا إذا أسنناها على انضباط أدائي أول مفااتيحه الإقرار بحرمة المصطلح كي نضمن له فاعليته في تمثل المعرفة، وفي إيصال المعرفة، ثم في إعادة إنتاج المعرفة، حتى نصل إلى إنتاج المعرفة بالوضع والابتكار.

ستبدأ الفاعلية النقدية عندما يكف كل من يتعاطى النقد عن استعمال المصطلحات على عواهنها، ثم يلتزم بالألتباس بها بين حقيقة ومجاز أو بين مُعْجَم الاستعمال التداولي وقاموس الاستخدام الفني الدقيق ما دام بينه وبين القارئ عقد ضمني بأنه يسوقها مساق الألفاظ الدالة على مقولات العلم المخصوص.

الذهنية ويكاد لا ينضب. فإذا نظرت في ظاهرة التلبس الشائنة بين مظان التداول اللغوي وأمعت النظر في حوافرها ومرتجاتها ألفت لها آلة منتجة على الدوام تشتغل بمحركين : الأول يقوم على لعبة التجوال الدائم بين قاموس العلم ومعجم اللغة، ذلك أن معظم مصطلحات العلوم والفنون هي كيانات مفهومية مزدوجة يسير استعمالها في سياق التداول العادي للغة حيث التواصل الإخباري الشفاف، ويسري استعمالها خلال نفس الحيز التاريخي في سياق الخطاب العلمي المختص. وبعض المصطلحات تتعدد كياناته بحيث يكون له وجود في الاستعمال اللغوي المؤلف، ويكون له وجود ثان في علم محدد مخصوص وثالث في علم آخر ولكل سياق دلالاته المتفردة، وكثيرا ما يتسع الفارق بين الدلالات المتعينة للفظ الواحد عند فحصه بين علم وآخر.

إن لعبة التجوال باللفظ الواحد بين دلالاته في الرصيد اللغوي المشترك ودلالاته في المنظومة المصطلحية المخصوصة لهي السوس الأكل لصرامة الفكر ينخرم به ميثاق المعرفة انخراما لا رائق له لا سيما إذا جاء على لسان الذين من المظنون فيهم أنهم أهل الذكر وأهل الدراية. ومما لا مجال للشك فيه ولا للتردد في التسليم به أن الحركة النواسية ذهابا وإيابا بين المدلول المعجمي والمدلول الاصطلاحي عند استعمال اللفظ الواحد وعلى مراتب الخطاب العلمي الواحد لهُو تداول هاتك لحرمة المصطلح، دأس على كينونته الذهنية. ومن كل ذلك يتولد انفكاك البنية المعرفية فتسيل حصون قلعتها وتلاشى ركائزها المرجعية.

أما المحرك الثاني الذي تشتغل به آلة إنتاج الالتباس فهو لعبة التطواف بين قطبي الحقيقة والمجاز، وهذا من أعراض التداول اللغوي والاستخدام الاصطلاحي اللذين يأتيان على أسنة الخواص تحديدا، فقد يتواتر في خطاب العارفين لفظ ينكشف من سياقاته أنه يدل مرة على مدلوله العلمي الدقيق، ومرة أخرى يقصد به مدلوله العلمي ولكن على وجه

إدراك المصطلح وباستساغة تداوله في كلامهم ؟ وما هي نسبة المثقفين الذين قرؤوا فعلا بنود اتفاقية التجارة الدولية المعروفة بحروفها المختصرة (الجات) وتبينوا علاقة العوالة بآليات البنك الدولي من جهة وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى ؟ وما علاقة العوالة بأشغال المنظمة الدولية للتجارة ثم المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية ؟ وكيف يعتبر الاقتصاديون أن الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار هي بمثابة الدستور الجديد للعوالة رغم الاهتزازات التي مر بها مشروع تركيزه ؟

إن أخذ الذات الحضارية بالصرامة العقلية يبدأ مع الالتزام بحرمة المفاهيم داخل أسيجة المصطلحات. ومن خيل له أنه يستطيع الحديث عن العوالة وأنه يصوغ موقفا فكريا أو ثقافيا أو سياسيا تجاهها وهو غير مدرك على وجه الدقة لمعنى عقود الشراكة، ودلالة التأهيل الاقتصادي، وأنظمة الشركات ذات الجنسيات المتعددة، وديناميات البنوك غير المقيمة، وحيثيات المناطق الحرة، فإن شأنه كشأن من يتحدث عن الماء بين علماء الكيمياء وهو غير مدرك لتتركب هبائه انطلاقا من ذرة واحدة من الأكسجين تلتحم بذرتين اثنتين من الهيدروجين، أو غير متذكر للدرجة الحرارية التي يتحول معها سائل الماء إلى غاز، وللدرجة التي يتحول فيها إلى متجمد. ولورمنا الإمعان في الصرامة العقلية إلى حد الإيغال لقلنا : لا يباح لأحد أن يتحدث بلفظ العوالة إلا إذا أدرك تعريفها المتناهي في الدقة، وهو أنها عبارة عن ذوبان رأس المال الأصغر في رأس المال الأكبر.

وتحدث الناس وما زالوا يتحدثون بين عامة وخاصة ثم بين الخاصة وخاصة الخاصة عن الاستنساخ، وكلهم يتداولون اللفظ على وسمه الاصطلاحي، وما منهم بمتردد في التعبير عن موقف مبدئي حياله ذي خلفية علمية أو عقديّة أو نفسية مزاجية، ولكن عدد الذين صبروا - من غير المختصين - على استكمال ثقافتهم في أمر تركيب الخلية ومكوناتها من الجنات واختلاف عدد الحيامل بين

وسينسدّ معين الالتباس وتجف عيونته في باطن البنية الثقافية كلما أخذ النقاد على أنفسهم ألا يستسهلوا استيراد المفهوم، وألا يستهينوا بتداوله إلا بعد إدراك أسرارته في الحقل الذي انزوع فيه. فكم من خطاب نقدي يتزين بلفظ التناص أو يتحلى بمصطلح التلقي، أو يتدجج بالسردية وبالأدبية وبالشعرية، فإذا وقفت عند حدود الدلالات، وعرضتها على موازين المعرفة الاصطلاحية الجازمة، أدركت بدون عناء كبير أنك حيال جدول من الكلمات تقفز كلها على درجات سلم المفاهيم بين سطر وآخر، فلا أنت بقادر على أن تزكي لو أردت تزكية، ولا أنت بقادر على الإدانة لورمتها لأن الخطاب أرض زلوق من طين رجراج.

والمعضلة ثقافية فكرية حضارية كأعظم ما تكون. وهي مقبض من مقابض أعراض النهضة العربية المنشودة، تراها تتواتر في مجالات عديدة، وقد تطرد في أكثر الدوائر أهمية وفي أعمقها خطورة. ألا ترى كل الناس في هذا الزمن يديرون على ألسنتهم صباح مساء لفظ العوالة ؟ وليس من مثقف يتحدث به إلا وهو يسوقه مساق المصطلح لا مساق الكلمة المعجمية السيارة، والسبب في أن اللفظ لا يتم تداوله إلا بوصفه مصطلحا بديهي، وهو أنه لفظ مستحدث في مدلوله وفي داله أيضا، لأنه في صيغته المصرفية مع القالب الصوتي الذي أتى عليه مبتكر فعلا يعود استحداثه إلى أواسط التسعينيات من القرن العشرين، أما عن مدلوله الذي هو المضمون الذهني فهو بدون أي شك أمر حديث لم تعرفه البشرية سابقا، بل هو مناقض لما دأبت عليه الشعوب والدول والأنظمة والحكومات، إذ أن جوهره قائم على تغيير جذري لمفهوم السيادة وذلك بالتخلي عن جزء كبير منها لفائدة أرباب رؤوس المال في الحركة التجارية والحركة المالية والحركة التصنيعية إذعانا لناموس الاستثمار.

الوعي المصطلحي في امتداداته المعرفية العميقة يدفع إلى التساؤل : كم هي نسبة الناس - والمثقفين منهم خاصة - الذين يستخدمون مصطلح العوالة وهم مدركون للحد الأدنى من المعلومات الكفيلة بسلامة

مشرّتب إلى الكشف بواسطة الطيف الحراري الغزير، ولا غرابة أن يبادر المريض فيفاجئ حكيمة بأنه يود إجراء كشف بواسطة المنظار أو عن طريق الرنين المغناطيسي.

إن السائد الثقافى لدينا قد جعل الناس يتقبلون المصطلح الطبي والتقني والحاسوبي باحترام وإعزاز، يجلونه فيخلعون عليه ما هو حقيقى به من هبة ووقار، ولكنهم يستسهلون شأن المصطلح ويتجرؤون عليه وقد ينتهكون بساطه كلما تعلق أمره بحقول المعارف الدائرة على الإنسانيات والاجتماعيات، وهم على المصطلح المتصل باللغة وبالآدب وبالتنقد أكثر جراءة وأعظم قسوة حتى لتراه بين أيديهم مهينا يستدر العطف وينادي بالإشفاق. وبين خطاب الناس حول الآدب والتنقد وخطاب بعض النقاد حول الآدب وما إليه من مقولات معرفية متنوعة يستجلبونها من الحقول المجاورة تثبت المتناظرات المتماهيات، وتنزع القرائن المتشابهة تحكي كلها أعراض الفكر والثقافة. فكم عدد النقاد المتداولين لمصطلحات الباث والمتلقى والرسالة والمرجع والقناة والرسالة، العارفين بمضامينها حق المعرفة، والمنزّلين لها ضمن جهاز التواصل والقادرين على تسمية الوظيفة التي ينهض بها كل طرف وتعيينها ثم تدقيق ما جمعها بالأخريات وما يفصلها عنها ؟ والحال أنه لا معنى لتزيين خطابنا النقدي بتلك المصطلحات ما لم نستكشف من خلال معانيها الدقيقة أسرار «الشعرية».

وكم من ناقد يتحدث اليوم عن ثنائية اللغة والكلام، وعن الدال والمدلول والمرجع، ليقفز إلى الحديث عن إنتاج الدلالة، فإذا استنتيت من نقادنا من بادروا منذ زمن بتحصيل الثقافة الأساسية اللازمة، وتدرعوا بمعرفة المطلعين المدركين، واقتحموا الأسرار بفك مغاليق التيارات النقدية الناشئة التي مثلت الجسر الأول الكبير بين الوعي اللساني والوعي النقدي، كان بوسعك أن تعمم الحكم بأن عبارة إنتاج الدلالة على السنة الأغلبية تساق مساق المجاز لا مساق

الخلية مطلقا - وهو ٤٦ حيملا - والخلية التناسلية عند المرأة وعند الرجل وهو ٢٢ فقط، قليل جدا. أفنقول - كما قد يلذ لبعضهم أن يظن - إن الذين يستخدمون المصطلح بدون أدواته المعرفية الأولى لم يخرقوا الميثاق الاصطلاحي لأن جهلهم بالأسرار لن يغير كثيرا من مواقفهم ؟ لو انسقنا مع هذا السيل من التجاوز لما عرفنا حدا نقف عنده في موضوع التسامح، ولوصل بنا الأمر في أمر علم الحساب يومها إلى أن نقبل من بعض الناس أن يتحدثوا عن الجمع والطرح والضرب والقسمة وهم لا يعرفون كيف يضربون ويقسمون، وعندها سنزيل الحواجز تدريجيا بين العلم بالأشياء والجهل بها أو لنقل اختزالا : بين العلم والجهل.

إن المشكلة حضارية بأتم معنى العبارة، وليس في هذا الحكم مجازفة ولا نزوع نحو الإفاضة أو التهويل. وهي حضارية لأنها تثبت في ضيعة الثقافة فتتسلل عبر المسام الذهنية إلى المؤسسة الفكرية سواء منها الإبداعية أو النقدية : في العلم وفي الآدب كما في سائر الفنون.

إنها حضارية لأنها تتصل بالتغير غير العقلاني الذي يطرأ على مواقفنا من الأشياء ومن الوجود. ألا نرى كيف يتعامل الفرد العربي مع آليات الحياة المعاصرة فيزاحم الآخرين ليحتل المواقع الأمامية على جبهة الحداثة بمضامينها وبوظائف أدواتها، ثم بمصطلحاتها أيضا كلما اتصل الأمر بمنتجات المدنية العملية، وبمبتكرات التقانة الوظيفية من أجهزة الاتصال وآلات البث والالتقاط وأدوات التنقل، وكل الناس من كل الشرائح سباقون إلى الفهم والتداول والإدراك، مبادرون بفك أسرار المفاهيم من خلال اقتحام أسوار المصطلحات كلما تعلق الأمر بالمعرفة التي تخص سلامة أجسادهم. كلهم ينضبون بحدود المفهوم والمصطلح إذا ما حل بجسمهم عرض من الأعراض فتسارعوا إلى الحكيم فطلب إليهم - قبل كتابة الوصفة العلاجية - الفحوصات المساعدة على التشخيص الدقيق : كلهم يدرك بعمق معنى التصوير بالأشعة، ومعنى التصوير بالتموج الصوتي، وكلهم

حقل العلوم والمعارف قاطبة فقد التبتت به أمور عدة من قضايا الفكر بينما هي من أشباه القضايا، إنها مشاكل زائفة ولدها سوء النظر حيناً ومظان السريرة عند بعض القوم حيناً آخر. وهكذا ما فتئنا نرى معضلة المصطلحات محصلة تتجمع فيها العقد النفسية والمركبات الحضارية.

ومن أقوى الأسباب التي حولت هذه المسألة اللغوية إلى عقدة فكرية وحضارية كما أضنا في ذلك أن المتطرقين إليها من الدارسين والمثيرون إياها من المحمسين المتدافعين - بعضهم نصير لها وبعضهم خصم عليها - قلما يصدرون عن وعي عميق بخلفيات القضية الاصطلاحية حتى احتجبت المواضيع الأساسية خلف مغالط المتحدثين من نقلة العلم طورا وممن سلبوا حس الهوية الحضارية أطوارا أخرى. ولعل مركز الصواب يكمن في محاولة تأسيس القضية الاصطلاحية تأسيسا علميا يتناسى نوازع الأهواء، ويتغافل عن مثار الوهم الخادع، فيتحرر عندئذ من كل ما يلبس القضية الجوهرية وليس منها. ذلك أن المعرفة الصحيحة في شأن الظواهر اللغوية أصبحت ميسورة بحيث يتعين التوسل بكل حقائق العلم في تناولها، وهذا ما يتيح للباحث اليوم أن يغوص على صياغة المصطلح تنقيبا عن أسسها النظرية واستكشافا لجذورها المعرفية.

أما الدافع العميق الذي يحضنا على هذه المحاولة المتوالية الأبعاد فهو اشتباه السبل على الناس في عامة القوم منهم وخاصتهم في شتى الحقول العلمية فضلا عن حقل الأدب والنقد، إذ تراهم أصنافا شتى حيال معضلة المصطلح في علاقتها بتأصيل لغة العلم تلقينا وبحثا وابتكارا، فمنهم من يناقض مبدأ تعريب المعارف منكرا قدرة اللغة على توليد مصطلحات العلم الإنساني في تطوره الحديث، وليس هذا الصنف بأخطر الأصناف على عكس ما قد يتراءى لأنه منسلخ من حلبة الصراع الفكري بضرب من الانتقاص. ومنهم من يناقض تعريب المعرفة الحديثة ولكنه لا يعثر على دليل يسلب به اللغة قدرتها الاصطلاحية وهو الموقف المتعري فكريا. ولكن من الناس صنف تراه

التعيين الاصطلاحي الدقيق.

ولو أخذنا أنفسنا بالصرامة الاصطلاحية لأدركنا أن لعبة الحقيقة والمجاز التي هي لعبة ثنائية في التداول اللغوي تنقلب إلى لعبة رباعية في الاستخدام الاصطلاحي، لأنك قد تورد اللفظ على دلالاته الاصطلاحية التي هي متعينة بمتصورات العلم المخصوص، وقد توردها بتسامح تتجاوز فيه حدود مقولات العلم فيكون إيرادك لها هو على المجاز لأن الأمر نسبي في هذا المقام، ولكنك قد توردها بما ظاهره حقيقة وأنت تخطط لها من المناورة ببيحه المجاز، وقد توردها بما ظاهره المجاز والاتساع والمسامحة وأنت تلوح في شيء من مقاصدك ببعض ما في الدلالة الاصطلاحية العلمية الدقيقة تتكتم عليه وتدخره حتى إذا ضايقتك ظلال المعاني لذت به.

إنه لا مخرج لنا من مشابه المعضلة الاصطلاحية في ارتباطها بالمسألة الفكرية وبالقضية الثقافية بالاستشراف الحضاري الفسيح إلا بتأسيس ثقافة معرفية عميقة بعلم المصطلح، وبالعامل على نشر الوعي المستوعب لها، ثم بغرس الإحساس بالإثم الفكري كلما سارع المثقف إلى إرسال أحكامه على المصطلحات - في صورتها وفي صياغتها ثم في آليات تداولها - دون أن يكون قد تدرع بأولويات المعرفة المصطلحية على أقل تقدير. فقضية المصطلحات تمثل فعلا كما أمحنا إحدى المعضلات القائمة في واقع الفكر العربي المعاصر منذ انبعاث نهضته الحديثة، ويكفي أن نتبع جهود الدول العربية في بعث المؤسسات المختصة من مجامع علمية وهيئات للتعريب ثم نستقرئ ما جادت به أقلام الباحثين اللغويين - سواء في نطاق تلك المؤسسات أو خارجها - من دراسات انكب أصحابها على قضايا المصطلح العلمي حتى نتبين أبعاد هذه المعضلة فكريا وحضاريا.

والذي يستوقفنا من كل ذلك على وجه الخصوص هو أن قضية المصطلح العلمي والفني كثيرا ما افتقرت بجملتها من التقديرات المتوالية التي أدت إلى تلابس الأمور على أصحاب النظر والتقدير، بل إن مشكل وضع المصطلحات لما كان قرين معضلة التعريب في

الحياة الجماعية.

ولئن بان منذ تأسست قواعد العلم اللغوي الحديث كيف تنشأ عملية الاقتران العرفي في حقل النظام اللغوي انطلاقاً من مفهوم العلامة فإن الذي نتبينه الآن في معرض البحث عن هوية الحقائق الدلالية هو أن الاقتران بين الدال والمدلول في الأنظمة العرفية - واللغة أحدها - ليس اقتراناً سببياً إذ لا توجد قرينة عليّة بين العلامة وما وضعت دليلاً عليه، وإنما تنشأ السببية من عامل خارجي هو فعل الاصطلاح أي التواضع على ما اتخذت العلامة أمارة له. فالدلالة العرفية تنشأ نظاماً علامياً ولكنه ليس بذاته نظاماً سببياً، وفي هذا يختلف عن نظام الدلالة الطبيعية ونظام الدلالة المنطقية، ولكن علة الاقتران تتولد بصفة طارئة بعد إحداث المواضع، وعندئذ يكتسب فعل الدلالة سلطته لا من ذاته وإنما مما التصق به من اصطلاح فتكون سلطته من سلطة الأعراف، ولذلك يمكن عده نظاماً سببياً من درجة ثانية. ومعلوم أن الدلالة العلامية (السيمائية) في المجتمع تنشأ فردية فتكون نماذجها قائمة بذاتها لا يحتويها نظام متجانس بالضرورة إلا إذا تعددت علامات الحقل الواحد ثم تناسقت وتعمدت فترتصف عندئذ في نمط يولد الانتظام.

فأول مفاتيح المعضلة الاصطلاحية هو إذن التسليم مطلقاً بعرفية الجهاز اللغوي، وما للعرفية من قوام إلا الاصطلاح ذاته، وهذه العرفية هي التي ولدت القول باعتباطية الحدث اللغوي ذاته ممّا يأخذه الناس باستسهال قام، بل من النقاد ما يتلقون فكرة الاعتباط تلقياً يوحى باستسهال محيّر. وإذا كانت سمة الاعتباط شاملة للظاهرة اللغوية فإنها تتركز جوهرياً في مشكل الدلالة وبذلك ينحل مفهوم العرفية إلى اعتباطية الاقتران الحاصل بين دوال اللغة ومدلولاتها أو ما يمكن ربطه باعتباط العلامة اللغوية باعتبار أنه لا يتحدد أي دال في اللغة بمدلوله طبقاً لأي اقتضاء، كما أنه ليس من دال في ارتباطه بمدلوله بأولى من أي دال آخر كان يمكن أن يقوم بدله.

يزكي مبدأ المثاقفة الإنسانية بالنهل من كل الموارد العلمية المتطورة أياً كان مبتكروها ولكنه بعد ذلك يخاصم أشد الخصام أن تكون اللغة العربية قادرة على صياغة الألفاظ الفنية الدقيقة. وإلى جانبه صنف آخر تراه لا يجادل في أمر المثاقفة ولا في أمر المصطلحات ولكنه إذا صاغها أساء الصنيع فيأتي على يديه من المصطلحات ما يجعل الناس ينفرون من المصطلح ومن اللغة التي جاءت به أصلاً، وهذا من أخطر الأصناف.

كل ذلك يكشف عن الوجهة المعرفية لأي مشروع علمي يهدف إلى تأسيس القضية الاصطلاحية بالبحث في صياغة المصطلح وأسسها النظرية. ولا مفتاح لأي باب من أبواب هذا المشروع التنظيري إلا محاولة إدراك طبيعة اللغة في أسرارها الخفية كما يجلوها العلم الحديث. ومن أول مقررات المعرفة اللسانية المعاصرة أن اللغة في حد ذاتها ليست إلا نظاماً اصطلاحياً، ومرد ذلك طبيعة الدلالة التي تؤديها، إذ من الحقائق الشائعة أن الكون تنتظمه شبكة من الظواهر وأن علاقة الإنسان بتلك الظواهر تنبني على التبصر بالإدراك. ومن هذه العلاقة ينشأ مبدأ الدلالة، والدلالة في ذاتها ظاهرة مركبة فيها فعل الإدلاء بالدلالة، وفيها فاعل ذلك الفعل، وفيها متلقيه. ثم إنها تتنوع إلى أصناف تكون بمثابة الأنظمة المتميزة، وتصنيفها هذا يرجع إلى طبيعة العلاقة المعقودة بين فعل الإدلاء بالدلالة والعقل المدرك لمضمونها. وجملة هذه الأصناف في الكون ثلاثة: الدلالة الطبيعية والدلالة المنطقية ثم الدلالة الاصطلاحية، وهي الدلالة العرفية وفيها لا يتسنى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة إلا إذا ألم سلفاً بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول. وهذا الإلمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو من مقومات العقل الخالص، ولكنه من المواضع التي يصطنعها الإنسان إما بإعمال الروية أو باتفاق السلوك، لذلك يتفاوت وعي الفرد أحياناً بهذه المواضع ضمن

وظيفة دلالية قبل كل شيء، والدلالة ترتكز بالمنظور الأوفى على مبدأ المعرفية أفىكون من الاستتباع الضروري أن مصطلحات اللغة اعتباراً صرف وتحكم محض ؟ ثم إن اللغة لما كانت تواضعاً على الدلالة، وكان الاصطلاح تواتراً في الزمن، أفلا يعني هذا أن الدلالة هي قبل كل شيء دلالة في الزمن ؟ وأن اللغة إذ هي محصورة بين فكي الاصطلاح والدلالة لا تكون إلا معقودة في خصائصها الأولية برباط الزمن كمفترق لتقاطع كل السمات النوعية. فإذا دخل عنصر الزمن على معادلة الدلالة أزال عن الدلالة غلاف التعسف فيكون التعاقد الضمني حول المصطلح ماحياً لسمة التعسف الاقتراني. ومعناه أن الاعتباط تحكّم من حيث هو متزل في مبدأ الاقتران ومُطلق الاتصال، فما أن يطرد اتصال الدال بمدلوله طبقاً لتواتر الاطراد حتى يرتفع التحكم الأولي عند لحظة الاقتران الدلالي. فحصيله كل حلقات التسلسل الجدلي فيما أسلفناه من استتباع بموجب الترافف التعادلي تتمثل في أن مفهوم العقد العرفي كعنصر جوهري في تحديد الظاهرة اللغوية عموماً وفي تداول المصطلحات المعرفية إنّما هو بمثابة نفي للتعسف الاقتراني أو هو تواطؤ على إلغاء سلطانه المبدئي، وهو ما يؤول إلى اعتبار إمضاء التعاقد اللغوي فسخاً لاعتباط الحدث اللساني.

كل ذلك قد يتراءى في واقعنا العربي كأنه إفاضة فكرية ليست إلا ترفاً بين أيدي الأدباء والنقاد، ولعل القول بضرورة توفر الخطاب النقدي على ثقافة لسانية متينة يبدو بدعة من البدع، بل ليس مستبعداً أن يتأوله بعضهم على أنه انتصار من اللغوي لحقل اللغويات في ضرب من الشوفينية الفكرية. ولكن المسألة ما إن نعرضها على المحك التأمل الفائن إلى أغوار النوى الإبيستيمية العميقة حتى تتجلى سلامتها المعرفية وتتضح كفاءتها الثقافية.

مع دقيق الاستبصار سنعرف أن لاستعمال مصطلح الانزياح في التحليل الأسلوبي وجهة من نوع خاص لا سيما إذا سلمنا ببعض النشاز الذي قد

فالعنصر اللساني لا يستمد مقومات ارتباطه الدلالي إلا مما يلاسه من اصطلاح وتواطؤ بين أفراد المجموعة اللغوية المتزل فيها، بل إن الموجودات ذاتها لا يمكن التناور بشأنها إلا بواسطة العلامات اللغوية المتفق عليها. على أن عرفة اللغة تتراوح بين قطبين : حد أقصى وحد أدنى، والظاهرة تنزع إلى أحد الطرفين تبعاً لمستوى التشكيل البنائي في الحدث اللغوي. وهي بهذا الاعتبار تبلغ الدرجة القصوى من العرفية في مستوى دلالة الألفاظ مجردة، أي عندما تكون مقابلة لما يسمى بالأقاول وهي البنية التركيبية التي نواتها الجملة النحوية. أما أعمق أثر يتولد عن مبدأ عرفة الدلالة اللغوية ويرتبط ارتباطاً عضوياً بإشكالية المصطلح صياغة وتوليداً فإنما هو ضرورة التسليم بانتفاء تفاضل الألفاظ تماماً كانتفاء تفاضل اللغات. ولئن قضت البشرية عهداً لتصل إلى وعي علمي يؤهلها للتسليم بهذه الحقيقة البديهية مما أوما إليه فردينان دي سوسير ولم يجرؤ على التصريح به فإن حركة العلوم اللغوية عند العرب قد أوقفت روادهم بتبصر كامل على هذه الحقيقة بينما كانوا هم أولى الأمم بأن تحتجب عنهم.

فكيف ينساق الإحساس البشري عموماً إلى استشعار التفاضل بين ألسنة الأمم في كل عنصر وبين كل الشعوب ؟ ثم كيف تتكاثر الظلال على حقيقة الظاهرة اللغوية فيحتجب الوعي بأولى بديهاها حتى يخال الناس أن الألسنة بذاتها أصناف : منها القادر على توليد مصطلحات العلوم والمعارف ومنها العاجز عن مواكبة الحركة العلمية الكونية ؟ من المعلوم أن عرفة اللغة لا تصبح إجرائية إلا إذا تعززت بعقد جماعي بين المجموعة البشرية الناطقة بلغة مشتركة بينها ومخصوصة بها. وإذا كانت اللغة تحدد أساساً بمبدأ الاصطلاح فإن الاصطلاح يتضمن قانون العقد الذي مستنده مبدأ الاطراد، ومن ذلك يخلص أن الاصطلاح متراهن مع مبدأ الاستعمال والتواتر.

وبما أن اللغة - في غايتها وفي علة وجودها - ذات

في مصطلحات اللغة بل ينتقض عندئذ مبدأ تعدد الألسنة البشرية. ومعلومٌ بدهاء أن فُقدَ العربي العلمَ باصطلاح أهل لسانِ أمةٍ من الأمم يمنعه من معرفة ما يبني عليه العرف اللغوي لديهم، والجهل بالمواضع أصلاً يحول دون وقوع الفائدة بالكلام، ولا يجوز أن يكون ذلك كذلك إلا والفائدة في ألفاظ اللغة لا تحصل إلا بسابق العلم بمضمون الاصطلاح عليها. ويدخل هذا القانون في مسلك الانجرار فيصبح منطبقاً على أهل المعرفة الواحدة داخل اللسان الواحد. فقد يحضر الإنسان حوار قوم متخصصين في غير ما هو متخصص فيه، فتجري على لسانهم ألفاظ يتداولونها على سبيل المصطلحات الخاصة بعلمهم، فلا يفهمها عنهم بما هم يتفاهمون بها فيما بينهم، فتضيع دلالاتها عليه، ثم يغمض عليه جراء ذلك حوارهم بكليته، فيخال أن خطابهم خطاب ملغز وقد يسارع إلى إرسال نذير الغموض.

إن ما نستفيده - نحن الآدميين الناطقين بالألسنة الطبيعية - من عبارة اللسان عن مادة الفكر وصور الحس وقوالب الخيالات يضمن تواصلنا عبر قنوات إخبارية اصطلاحنا نحن على مدها وإرساء حلقاتها، وهي - وإن وجدت - فليس يمتنع أن نتصور أنه كان يمكن أن لا تكون، ولكنها وقد كانت فإنه يتعذر من جهة أن لا تدل على ما تدل عليه، كما يتعذر من جهة أخرى أن تبقى موصومة بالوجود العرضي الذي تأسست عليه. فهي بعد أن استقرت في وجودها اكتسبت منزلة وجود الجواهر لا وجود الأعراض. ولما كنا بصدد ظاهرة التحول الدلالي في جهاز اللغة منذ لحظة تولد المصطلح إلى ما بعد اطراده في الزمن وتواتره في الاستعمال تعيّن علينا الاستطراد إلى انعكاس هذه الظاهرة على مركبات اللغة وخاصة رصيدها الاصطلاحي الذي هو مادتها اللفظية والذي يمثل - حسب مصطلحات العلم اللغوي الحديث - الجدول الاستبدالي.

إن ظاهرة التحول الاقتراني على صعيد الاستبدال الذي هو جدول الاختيار المقترن برصيد اللغة المعجمي

يستشعره الإنسان المتشبع بالذائقة العربية حين يتداوله. فهذه قضية. أما الذهاب إلى استعمال مصطلح العدول مع الظن أنه يصلح بديلاً للمصطلح الأسلوبى الحديث فذاك هو الخطل بعينه، بل إننا نذهب في غير مغالاة إلى أنه يأتي بمعكوس الغرض المنشود، فالغيرة التي تدفع إلى إحياء المصطلح البلاغي القديم تؤدي إلى امتهان لذاك المصطلح العربي واستنقاص لجلال شأنه في مجاله البلاغي. إن مصطلح العدول ليس كائنًا بلا هوية حتى نستعمله لنسُدَّ به حاجة طرأت، وهو ليس لفظاً نرقاً نقضي به وطراً من الأوطار، ولا هو كائن هجين حتى نستزرعه في أي تربة تصادفتا ونصادفها.

ولو تسلح النقاد بسلاح الثقافة اللسانية لانتهاوا إلى التسليم بأن التلقي غير الاستقبال، وبأن الاستقبال غير التقبل. ثم لو أمعنوا النظر في أسرار التوليد الاصطلاحي لأدركوا ضآلة الخصومات التي استنزفت قوى بعض النقاد الرواد وهم يتجادلون أي الألفاظ أولى وأرشق بالذي كانوا فيه : أهو التفكيكية أم التقويضية أم التشريحية ؟ ولو كان لنا في مجال النقد كان يجب أن يكون لعرفنا الفروق التداولية وفروق الإيحاءات بين السيميوطيقا والسيميولوجيا والسيميائية والعلامية والدلالية.

إن الاستئناس بقوانين انبناء الألفاظ من وجهة علم اللسانيات هو الذي يبقى الخطاب من التعسف التداولي، فدراسة المصطلح النقدي في أعماق مكوناته التركيبية والدلالية هي التي تساعد على تبين الثغرات التي قد تتخلل جهازنا الفكري فتشكل مواطن اهتزاز تتسرب إلى قاعدة الهرم المعرفي.

إن الكلام إنما يكون مفيداً بالاصطلاح لا لأمر يرجع إلى جنسه أو وجوده الذاتي أو سائر خصائصه، لأن حصول الفائدة منه أمر متّصل بموقع عناصره التحاور منه وخاصة عنصر الباث وعنصر المتقبل، إذ لو كان الكلام دالاً بنفسه على ما هو دالّ عليه للزم أن يدركه كل من حضره سواء أكان عالماً باللغة التي سكب فيها أم لم يكن عالماً فتتضي إذ ذاك إمكانية اللفهم

اعتبرنا أن رصيد اللغة - معجميا - هو من الناحية النظرية حجم كمي محصور عددا باعتبار أن مواد اللغة لما يدون بين دقات القواميس الجامعة، فإنه يرضخ لمبدأ التحويل الاشتقاقي سواء بتصريف الأفعال حسب الضمائر المحيطة على أطراف التخاطب جنسا وعددا، فيثا وتقبلا، ثم حضورا وغيبة، أو بتقليبها على مفاصل الزمن مضيا وحضورا واستقبالا، أو بالمراوحة القائمة بين الفعل ومختلف صيغ الزيادة عليه، ثم بينه وبين أنواع المشتقات التي يفرزها بالقياس أو بالسمع. وهكذا لا يمكن الجزم البتة بأن قاموس اللغة يحوي كل رصيدها الاستبدالي، وبالتالي فإن جدول الاختيار في عملية الكلام لا يتحدد بما هو موجود في مخزون اللغة بالوضع الأول، وإنما يتسع إلى ما يستخرج - بالتحويل والتناسخ - من أوضاع معجمية جديدة ونماذج دلالية مستحدثة انطلاقا من قائمة البحث الفعلي في الرصيد المعجمي لتلك اللغة.

فليس من عربي بمستشعر لأي غربة دلالية عندما يتجول - وهو يستعمل في اليوم الواحد وربما في السياق الواحد المادة الثلاثية ضرب - بين دلالة فعل الجارحة، ودلالة علم الحساب، ودلالة تصنيف المناطق، ودلالة القائم على المال منذ كانت ديار ضرب السكة، فضلا عن معنى اللفظ وهو يجري على لسان العمال إذا أضرَبوا، أو معناه في قاموس البدوة عندما تضرب الخيام بين حل وترحال، وهكذا إلى أرقى درجات المدنية المعاصرة في آليات التعامل المالي بين البنوك ومؤسسات الاستثمار النقدي حيث المعاملات وحيث المضاربات. وهل ننسى مصطلح الإضراب كما حدد به النحاة دلالة بعض الحروف موازاة لدلالته على الاستدراك. ذلك إذن هو ما يمثل انعكاس ظاهرة التحول الدلالي في جهاز اللغة على بنائها الاستبدالي المرتبط مباشرة بمحصول ثبوتها المعجمي سواء منه ما أنجز بالفعل أو ما كان قائما في رصيد القوة. وهو بمثابة النزوع إلى الانتظام الصارم انطلاقا من واقع اصطلاحي بالوضع الأول عند مبتدئ النشأة. ولكن الذي يتجسم معه خروج اللاجوب في الاقتران اللغوي

تتركز وتتكامل ابتداء من تناسق أضلاع المثلث الدلالي. ومعلوم أن الدال في اللغة يحيل على مدلول هو صورته المرتسمة في ذهن كمتصور معقول مجرد، وذلك المدلول يحيل بدوره على المرجع الذي هو الجسم الحقيقي في عالم الأشياء وحيز الموجودات إن كان من المدلولات الحسية، ولكن اللغة إذ ترتب أضلاع المثلث الدلالي على هذا النسق دالا فمدلولها فمرجعا فإنها في الحقيقة تعكس تصنيف الموجودات طبقا لمحور الزمن، لأن المرجع سابق في الوجود للمدلول، والمدلول سابق للدال من حيث هو دال عليه: ومن هذا الباب جاز تولد المفهوم العلمي في ذهن صاحبه قبل أن يتجلى له اللفظ المناسب فيعمد إلى صياغته بالتوليد أو الاشتقاق.

فإذا أطلقنا الدال على مدلوله المتواضع عليه، والذي هو صورة ذهنية لمرجعه، ارتفع حاجز الاعتباط، وأصبح اللفظ على لسان المتكلم وفي أذن السامع قائما مقام المسمى المدلول عليه في الذهن وفي عالم الوجود الضلعي، بل إن المرجع بعد حصول الاصطلاح الدلالي يصبح من المتعذر التطرق إليه تصورا أو تعبيراً إلا من خلال الدال الذي اصطلح به الناس - في الاستعمال الشائع أو في السياق العلمي والفني - عليه في تلك اللغة. واستنادا إلى هذا المبدأ الأولي اعترض اللغويون على تأويل الكلام ما لم يتعذر الفهم بدون تأويل. وما لم تقم قرينة تجيز ما يقود إليه التأويل من معان. وهذا القانون أصدق على الخطاب العلمي وعلى كل صياغة معرفية منه على الكلام التداولي. فمبدأ الاصطلاح هو الذي يؤسس ظاهرة التلازم الاقتراني على قواعدها الاختبارية لأنه ليس تضمينا لإلغاء التعسف الدلالي والاعتباط العلائقي وذلك بواسطة التعاقد على إبرام الدال ومدلوله، كل واحد منهما بالأخر صعودا ونزولا بحسب موقع الإنسان من جهاز التواصل أي قطب البث هو أم في قطب التلقي.

ومما تتكاثر في سياقه فكرة خروج الدلالة عبر صياغة المصطلحات اللغوية من اللاجوب إلى ما يشبه الوجوب قضية الاشتقاق داخل اللغة. وإذا

العلمي أو قصوره عنها إنما هو من القضايا الزائفة لأنه إشكال غير ذي موضوع، فما من لغة من لغات البشر إلا وهي في ذاتها مهيأة بالطبع والجملة لاستيعاب الصوغ الدلالي الجديد عن طريق التوليد الاصطلاحي المستحدث، وإنما القدرة أو القصور في أهل العلم ورعاة المعرفة عندما يعجزون عن التوسل بالآليات المناسبة، أو عندما يغلون عن طبائع اللغات واختلافها بين لسان وآخر بحسب انتماء كل لسان إلى فصيلة اللغات الانضمامية أو اللغات الاشتقاقية.

ومن غريب ما يحصل في الواقع المعرفي الراهن أن التناسب بين درجة تطور العلم ومرتبة الوعي بخلفياته الفكرية والحضارية يظل تناسبا عكسيا، إذ رغم تقدم المعرفة اللغوية في العصر الحديث وتبلور تجلياتها الاختبارية يظل كثير من أهل العلم ومن ذوي الأمر يجادلون في أمر اللغة القومية وصلاحها للعلم مصرين على وهمهم القائل بأن «للعلم لغته». وهم في كل ذلك يتعللون باستعصاء سبك المصطلح وتوليدته تلقائيا.

ولعل أهم الأبعاد وأخطرهما مما تتلابس به قضية المصطلحات في أسسها النظرية البعد المعرفي والإدراكي المتصل بعلاقة كل علم بثبته الاصطلاحي من جهة وبالعلاقة الجهاز المصطلحي لعلم من العلوم بالرصيد المعجمي العام للغة من جهة أخرى وما النقد الأدبي إلا علم من العلوم على الدلالة العامة. فمما لا شك فيه أن مفاتيح المناهج النقدية هي مصطلحاتها إذ هي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق النقد غير ألفاظه الاصطلاحية حتى لكأنها تقوم منه مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم النقدي ذاته ومضامين قدره من رجحان المعالجة. فإذا تبينا خطر المصطلح في كل فن توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمنهج النقدي سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالتسيح العقلي الذي يرسى حرمانه رادعا إياه أن يلبس غيره، وحاضرا غيره أن يلبس

إلى حيز الوجوب تجسما متكاملا إنما هو مستوى تركيب الكلام عند إنجاز البث التواصلي. ذلك أن حد انتظام اللغة بعد عرفيتها يبلغ أقصاه على محور التوزيع مما يجعل البناء النظمي في الكلام نازعا نحو الوجود المنطقي الأوفى بعد انسلاخه من ملابسات التعسف في الاقتران الدلالي.

ومما يساعد على تكاثف الحجب بين الإنسان واللغة فيصيره غافلا عن طبيعتها الاصطلاحية - ويجعله بالتالي مسلما بقدرة بعض اللغات وقصور بعضها الآخر، ومسلما بعد ذلك بتفاضل الألسنة البشرية من حيث قدرتها على صياغة المصطلحات، ثم مسلما بأن أفضلية مصطلح على مصطلح هي أفضلية مطلقة لا أفضلية نسبية - ما يعتمل في وعيه وفي لوعيه من علاقة نفسية مع ألفاظ اللغة حتى لكأن لفظ الماء لم يخلق إلا ليدل على مادة الماء ولفظ التراب على مادة التراب. ولئن جوز الإنسان عقلا أن لفظ الماء كان يمكن أن يكون دالا على التراب، وأن لفظ التراب كان يمكن أن يكون دالا على الماء أو على غيره، فإنه من الناحية الفعلية لا يستسيغ قبول ما يسلم به النظر العقلي. وفي هذا سر من أسرار القضايا الفكرية التي تتحول إلى صراع ذهني حضاري كالذي ينشأ عندما يختلف الناس في مدى شرعية الحديث عن «قصيدة النشر» وهم على أشد الخلاف إن كان يصدق الدال على مدلوله أو لا يصدق ناسين أو متناسين أنه دال وليس إلا دالا.

على أن معضلة المصطلح من حيث نواميسها اللغوية الخفية كما قد تخفى على مبدعي الأدب وصانعي النقد تكتسب بعدا آخر ذا امتداد اجتماعي فيكون من حيز النظر الذي تستوعبه اللسانيات الاجتماعية. فإن نحن انطلقنا مجددا مما كتبا بصدره وتذكرنا العلل التي من أجلها يغل الناس عادة بين عامتهم وخاصتهم عن الحقائق البديهية في شأن الظاهرة اللغوية جاز لنا الجزم بأن مدار الحديث عن قدرة أي لسان من الألسنة على صياغة المصطلح

يتقضى أثر النقد بغض الطرف عن متصوراته الفعالة ومفاهيمه الإنشائية فإنما شأنه شأن من يرى من الأجزاء أشباحا ومتعذر في حقه أن يرى صورة الجزء من الكل فضلا عن صورة الكل من وراء الأجزاء. وإذا كان «المنطق» بمقولاته الأولية وأساقه التركيبية وأقيسته الاستدلالية هو بمثابة «رياضيات» العقل التجريدي، وكانت «الرياضيات» بعلاقتها التناظرية وسلسلاتها التحويلية وتعاقيها البرهاني بمثابة «منطق» العقل التحليلي، فإن الجهاز المصطلحي في كل منهج نقدي هو بمثابة لغته الصورية: بل قل هو رياضياته النوعية. وكل ذلك يفرض جدلا إلى اعتبار كل مصطلح في أي منهج من المناهج ركنا يرتكز عليه البناء المعرفي فيكون للمصطلح من الوظائف الصورية ما يكون للرمز السيني في المعادلة الرياضية: كلاهما ستم التجريد الذهني.

هذه حقائق قوامها معرّف، وسنداتها بديهية عند من مارس العلم وياشر النظر وحاول معالجة شيء من أبوابه بالوضع والاستحداث. ولكنّ سند الممارسة لفرط بداهته يخفى، والأس المعرفي كثيرا ما يحتجب، ولاحتجاب هذا أو خفاء ذلك تظهر مشاكل زائفة تلوح بقضايا يفتعلها الذهن بتلابس الاستدلال الصحيح والجدل المكذوب. وعندئذ تتحول معضلة المصطلح إلى إشكال تتجاوزه عائقات مبدئية وخيالات مصنعة عليه. وليس أدعى إلى الدهشة أو إلى الإشفاق من الذين سارعوا إلى القول بأن مصطلح النظم الذي وضعه الجرجاني هو الأصلح للدلالة على علم التركيب (أي السنطاكس) وليس أمضى من هذا السلاح لقتل جذوة الفكر الجرجاني فضلا عن تلبيس المفاهيم اللسانية المستحدثة.

وأكثر اعتراض زائف وأشدّه غرابة إذا أوردته أهل الذكر من الذين يحترفون النقد ويرتدون لبوسه أن يعزو بعضهم استغراق الخطاب النقدي عليه إلى تسر المصطلح ظانا أو مجاهرا أن لو كان الأداء الاصطلاحي على غير ما هو عليه لأدرك كل العلم الذي حملت اللغة به. وترى البعض قد انبرى معترضاً

به. ومضى تحلى الدال بخصلي الجمع والمنع كان على صعيد المقولات بمثابة الحدّ عند أهل النظر المقوليّ الذين هم المناطقة، فيكون للمصطلح النقدي في أيّ شعبة من شعاب شجرة الأدب سلطة ذهنية هي سلطة المقولات المجردة في علم المنطق: فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل منهج نقدي صورة مطابقة لبنية قياساته متى فسد فسدت صورته واختلت بنيته فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته.

بهذا الذي سلف تتعيّن بالتخصيص العلاقة المعقودة بين الخطاب النقدي وجملة مصطلحاته، وفي هذا النسق يتسنى الاستدلال على هوية اللحام الرّابط بين المصطلح والمنهج: هو ضرب من علاقة التوافق بها ينصهر في الثاني بعض ما يتحلل من الأول، ويداخل الأول بعض ما يتراكم من الثاني حتى لتكاد المعرفة الاصطلاحية أن تغدو هي المعرفة النقدية إلى المرتبة التي يتعذر معها تصور هويتين متميزتين: تتدافعان أو تتجادبان، وإنما هو توحد على نمط اتحاد الدال والمدلول في عملية الأداء اللغوي بإطلاق. فكما أنك لا تدرك للمدلول دلالة إلا من خلال علامته الدالة، ولا تتصور وجود دال ما لم تحمل مظاهره معقوله المدلول عليه فكذلك شأن منظومة المنهج النقدي مع جهازه المصطلحي.

ذلك ما يفسّر إذن كيف أن كل تيار نقدي يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا، فلو تتبعته كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة كالتّي يتحاور بها الأدب ذاته لوجدت حظا وفيرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرصيد المتداول لدى أهل الإبداع، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصالا لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي. التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي بالنسبة إلى كل معرفة نقدية تنشد القبض على الظواهر الأدبية سواء أكان ذلك بالوصف التشخيصي أم بالإحكام الاستباطي هو الذي يفضي إلى الاقتناع بأن مصطلحات المدارس النقدية هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجردة مثلما أمحنا منذ حين. ومن خيل له أنه

تلك إذن مجامع الإشكال الاصطلاحي في أعماقه المبدئية مما إذا اشتد الوعي به خلصت معرفتنا النقدية من أزمته اللغوية عبر خلاصها من عاتقات الوعي النظري الحكيم. وإذا كان مطرداً أن نعت اللغة بأنها «كائن حي» فإننا نتوسل بالمجازي في التعبير عن حقيقة يعوزنا ما به نعبّر عنها تعبيراً غير مجازي، وبمنط مجانس نعت اللغة بكونها «مؤسسة اجتماعية»: رصيدها رموز، ورموزها أوعية تسكب فيها الصور المشتقة من حياة الناس في مظاهر المادة والمعاش والأخلاق والمعارف، فيؤول الأمر المؤسسة اللغوية إلى صوغ شبكة العلاقات الجامعة بين أطراف الحياة البشرية فيما هم قائمون عليه، ثم بين المتعاقبين منهم على محور الزمن، فكان لزاماً أن تتأسس اللغة على قوانين الحركة الذاتية، وهذا مفاد الصورة المجازية التي نلجأ إليها عند نعمتها بالكائن الحي، أو عند إسناد صفة النمو لها.

فمن المسلمات اللسانية إذن أن اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية تتحرك طوعاً كلما تلقت منبهاً خارجياً إذ ما إن يستفزها الحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة وهكذا تصطنع اللغة لنفسها نهجاً من الحركة الذاتية. فالأحداث التاريخية والوقائع الحضارية مما لم يكن صوراً مستسخة من المتداول المعروف هي التي تستحث اللغة أن تصور دلالاتها عبر صوغ ألفاظها حتى تتلاءم والتطور المفهومي الحاصل في ذاكرة الحضارة المتجددة. ولما كانت العلوم بمثابة الأنسجة العضوية التي تنمو خلاياها نمو رياضياً فإنها أشد المنبهات وقعا على اللغة، تستفزها بالمفاهيم فتدفع الفعل بولادة المصطلحات، إلا أن اللغة في خضم هذا التطور التاريخي وهذه الصيرورة الحضارية لتقف مشدودة إلى قطبين متدافعين يتجادبها الأول بدافع المواكبة ويشدها الثاني بوزاع حب البقاء اتقاءً للانسلاخ الماحي لرسمها، وليس ما نسميه بحياة اللغة سوى قدرتها على ترشيح الناموس المعدل للنقيضين: أن

فيرمي الخطاب النقدي بالإلغاز والتعمية مشهراً بما ظنه إغلاقاً في المصطلح وطاعنا في من لا يواصي أمره بتقديم مادة النقد بعد طرح جهازه المصطلحي ذلك هو الفصم بين مضمون العلم وأدواته، وذلك هو الانتقاض: أن تستبقي العلم وقد سلبته بنيته التي يتأسس عليها. على أن علة الأمر من وجهين: الأول عرضي وصورته أن الناس كثيراً ما يتعاطون العلم بالمطالعة أو الدرس فلا يراوحن بين زمن الكسب المعرفي وساعة التمثل الذهني فلحظة النقد الإجمالي، فإذا بهم يتماطون ما لم يستأنسوا به من العلوم ويغتصبون الحاصل اغتصاباً ليكونوا منذ لحظة البدء متعلمين وناقدين، فيتطابق الزمن بلا مراوحة، وينبتق الوهم الخادع. أما الوجه الثاني من علل هذه الظاهرة فمرده الغفلة عن بعض خصائص الإبلاغ العلمي. ذلك أن السعي إلى تفادي المصطلح يؤول إلى شرح المفهوم وتفكيكه إلى مركباته التقريبية من المعاني وظلال المعاني. ولما كانت السبيل الوحيدة هي اللغة فإن في ذلك ازدواجاً وظيفياً لا تطبيقه اللغة بطبيعتها. وبديهي أن الظاهرة اللسانية تكفل الإبلاغ التواصلي في إحدى وظائفها، ولكنها تكفل أيضاً القدرة على أن نتحدث بها عن نفسها وذلك ما نصطلح عليه بالوظيفة الانعكاسية. غير أن اللغة لا تنصاع إلى تراكم الوظائف في نفس الحيز الأدائي. فكما يتعذر عليك أن تزوج في نفس اللحظة الحديث باللغة عن غير اللغة مع الحديث باللغة عن اللغة يتعذر عليك بنفس الصورة أن تتحدث باللغة عن العلم وتتحدث في نفس اللحظة باللغة عن لغة الحديث عن العلم.

فمن ظن أن الناقد قادر على أن يتحدث في النقد بغير جهازه المصطلحي فقد ظلمه ما لا طاقة له به إلا أن يتواطأ على امتصاص روح النقد وإذابة رحيقه، وهذا لما يصدق على كل معرفة تحتكم إلى أواصر العقل. ولو أخذت أبعد العلوم تجريداً وأغلها في صياغة الرموز - شأن الرياضيات - لتبينت حقيقة قيام المصطلح من العلم مقام الرمز من المعادلة، فإذا تحاشيت الرمز ارتكس العلم ذاته.

الاعتبارات كان خليقا باللسانيات أن تتبنى ضمن محاور اهتمامها قضية المصطلح، وقد كانت عنايتها بالموضوع مبنوثة بين أفنان متعددة منها البحوث التأثيلية، تلك التي تعنى بالأصول الاشتقاقية وتاريخ تفرعها، ومنها البحوث المختصة بالرصيد اللفظي كما هو بيّن في فرعين من فروع اللسانيات هما القاموسية والمعجمية..

على أن الذي شدد حيرة اللسانيين في أمر المصطلحات إنما هو نمو علم الدلالة بعد تشعب مقارباته المنهجية، حتى أصبح قطب الدوران في كل بحث لغوي مما لا يتفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى، وقد نتجوز الظن بأن حوارا صامتا جال بين تلك العلوم اللسانية - الأنفة الذكر - وعلم الدلالة فتولد نهج جديد في البحث مداره علم المصطلح أو المصطلحية النظرية من حيث يعالج نشوءها ضمن نسيج اللغة. غير أن رديفا يلامس هذا الحقل الاختصاصي قد يبدو ملابسا إياه، وليس الأمر كما قد يبدو، ونعني المصطلحية التطبيقية، فهذه علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي، فهي لذلك علم تصنيفي تقرير يعمد الوصف والإحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي، أما علم المصطلح النظري فهو علم تأسيسي، لا يمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية. فعلم المصطلح النظري ينتسب سلاليا إلى علوم التأثيل فالقاموسية فالمعجمية، ولكنه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية التطبيقية بحيث يقوم منها مقام المؤسس الإيبستيمي الضابط لقواعد النشأة والضرورة.

فبين علم المصطلح ومصطلحية العلم فرق ما بين المعجمية والقاموسية. من كل زوجين جنيس لبعض الزوج الآخر فكأنما نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح، مثلما نضع القاموس ثم نبتكر علم وضع القاموس، والإنسان منذ القدم تداول اللغة قبل أن يضع للغة علما. ويزداد الأمر تشابكا متى تاقت اللساني

تتلاءم مع الاقتضاءات المتجددة وأن تبقى على بناها التي تحدد هويتها بين الألسنة.

فهذا من الظواهر العامة، فكل اللغات تعيش مخاض تولد الدوال عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة بصرف النظر عن سعي الجهاز اللغوي إلى استيعاب المدلول الجديد دون استقبال الدال الغريب، وذلك باللجوء إلى استبطان تعود فيه اللغة على نفسها لتفجر بعض ألفاظها بالطاقت الدلالية المتغايرة. وليست هذه الظاهرة وقفا على مواجهة اللغة للرصيد المصطلحي في الأدب والكتابة النقدية، ولكنها شاملة للمنت القاموسي الواسع، ومن تدبر قضايا الدلالة في أفاظ اللغة رأى شقوقا من المعاني دقيقة دقة الحاجة المتولدة بها.

على أن اللغة مثلما هي مدفوعة إلى التوازن بين ضغط الحاجة وضرورة سدها فإنها محمولة على التوسط بين جنوح المحافظة وناموس الاستعمال، لذلك تسعى دوما إلى استيعاب المدلولات دون دوالها إن بالإحياء وإن بالتوليد، فإذا أعييت الحيلة استقبلت القادم عليها دالا ومدلولا فيكون زدخيلا ز ترضخه إلى أبنيتها حتى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي لديها.

ومن هذا التوسط وذاك التوازن يحدث في اللغة قانون تعادلي يحقق توازنا بين الرصيد القاموسي العام ورصيد كل علم من المصطلحات الفنية يأخذ كل واحد من الآخر بما لا يدخل الضيم على دلالات اللغة في وظيفتها الإبلاغية النفعية ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها النوعية من حيث هي خطاب علمي. ومجال التحكيم في كل ذلك إنما هو السياق الإخباري بحقوله الدلالية وإيحاءاته التعبيرية، وهذا ما يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي والجهاز اللغوي رغم تصاقبهما إذ يرد الأول متولدا في مظان الثاني كما أسلفنا آنفا. فكل علم ينزع إذن على المدى البعيد إلى الاستقلال برصيده عما يتداخل مع القاموس المشترك، وهذا شأن العلوم منذ القديم، وهذا أيضا شأن الخطاب النقدي. واحتكاما إلى كل هذه

بين الدوال والمدلولات ؟ بل كيف تتحرك اللغة ذاتيا فتسد بألفاظها ما قد يحدث من شغور في كيانها المعنوي بموجب بروز متصورات لا تملك اللغة في البدء ما تدل به عليها ؟

فإذا تأسست قواعد المنهج النظري تسنى البحث في مظاهر ازدواج الطاقة التعبيرية بين قدرة تصريحية وأخرى إيحائية، ثم بين دلالة ذاتية موضوعية ودلالة حافة محمولة، وكذلك بين الإفادة بالوضع الأول والإفادة بالوضع الثاني عبر النقل والمجاز، وكله يبسر ظهور الفيصل بين المعاني وظلال المعاني. ■

إلى البحث في مصطلحات المعارف المرتبطة بذات اللغة كعلم اللسان وكعلم الأدب الذي هو المعرفة النقدية، فيستحيل علم المصطلح عندئذ - على صعيد المنطق الصوري - إلى تظير من الدرجة الثالثة إذ يغدو بحثا باللغة في لغة البحث في اللغة. وعلم المصطلح موكل إليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى عسى أن يجيب عن سلسلة المساءلات المعرفية المتجددة : كيف تدل اللغة بألفاظها على ما تدل عليه ؟ وهل هناك نواميس تطرد في ارتباط الأسماء بمسمياتها ؟ ثم ما هو مدى تصرف الإنسان - مستعمل اللغة - في توجيه الروابط الدلالية

هوامش

- | | |
|--|---|
| Ecographie - 10 | إلى جانب مجامع دمشق والقاهرة وبغداد |
| Skaner - 11 | وعمان تم بعث مجمع في تونس ومجمع في طرابلس. |
| Fibrosophie - 12 | |
| Imagerie à Raisonance Magnétique (IRM) - 12 | جريدة المدينة، الملحق الثقافي، 2 D شوال 1418هـ (11 فيفري 1998). |
| 14- راجع لكاتب هذه الأسطر «مباحث تأسيسية في اللسانيات». | la terminologie - 3 |
| 15- راجع له أيضا «المصطلح النقدي». | la lexicologie - 4 |
| 16- هي ما يسمى بوظيفة ما وراء اللغة أو الوظيفة الميتالغوية حيث تنعكس أداة الإبلاغ على نفسها فتكف عن الحديث عن الأشياء الخارجة عنها وتتفرغ لوصف ذاتها بذاتها. | l'étymologie - 5 |
| Lexicograihié - 17 | les termes techniques et Scientifiques - 6 |
| Lexicologie - 18 | Herméneutique - 7 |
| Néologie - 19 | 8- ما تم تداوله في اللغة العربية قبل أن يستقر مصطلح العولة لفظة الكوكبية ولفظة العالمية في مقابل اللفظ الإنجليزي globalization واللفظ الفرنسي mondialisation. |
| Terminolgie - 20 | Radiographie - 9 |